

ممالات ک څخه

الذهب لإعادة أموال المودعين في لبنان

قله حقرابومخر

THE PARTY STATE

S D X 0



لبنانيون يحتجون في بيروت ضد اختراق المسارف أموال المودعين (25/1/2022/الأناطول)



أعلن ثائب رئيس الحكومة اللبنائية سمادة الشاعي في مقابلة للتويولية (قداا الجديد، 3/4/2022) أن الدولة اللبنائية أطلست، وأطلس معها المصرف المركزي اللبنائي. وقد أكار تصريحه هذا امتعاضاً كبيراً لدى المصارف اللبنائية، واستدراءاً في الوقت نفسه عند حبراء المال والاقتصاد، ومدعاة هذا الامتماض والاستقراب أن الدولة اللبنائية التي توقفت عن دفع أفساط ديونها باليوروبوند في 1/3/2020، وهو ما كان بداية الأزمة المالية والنقدية بصورتها الكارلية، لم تجعل أحداً بتحرأ على القول إن الدولة اللبنائية أطلست حقاً، فالتوقف عن الدفع مصطلح محلسيي وفاتوني ينطبق على الشركات المساهمة والمصارف وشركات المصامن والأفراد، وهو يعني الإفلاص بالفعل، لكنه لا يتنظيق على الدولة فلدولة ليست حركة تجارية كي أغلس. إنها تصبح، في حال توفقها عن الدفع، مدينة، أو متعارف، عبر أن لهذ وفاتح في التاريخ القريب تؤكد إقلاس بحض الدول، وحتى مدينة، أو متعارف، غير أن لهذ وفاتح في التاريخ القريب تؤكد إقلاس بحض الدول، وحتى الإمبراطورية المضالية.

المتباتي"، تبكّنت من إمساك مالية الدولة، وشرعت في جباية الضرائب لبصلحتها، وكان من والاحادث المرادات الترادات التقير عليه الارادات المادات

العمل المصرفي الطبيعي، فيمه خالت ضرعه حصر القيع والتنباك مستوني على 1885 من مجمل الاستثمارات الأجنبية في جميع ألحاء السلطنة العثمانية بين الأعوام 1881 و1914، وفي زمن الاحتلال الفرنسي لسورية ولبنان، جرى تجديد امتباز البنك السلطاني المثماني، لكن تحت اسم جديد هو "بنك سورية ولبنان" الذي ما زال يعمل، وكانت أغلبية المساهمين في البنك الجديد من الفرنسيين، وقد أدار "بنك مورية ولبنان" مصالح وكانت أغلبية المساهمين في البنك الجديد من الفرنسيين، وقد أدار "بنك مورية ولبنان" مصالح الرأسطال الفرنسي وتوابعه من المستثمرين السوريين واللبناتيين أمثال آل صحناوي وآل فقال السوريين وآل كتانة اللبنانيين. لكن، في خمسينيات القرن المغربي، بمد المكبة الفلسطينية مياشرد بنا الرأسمال الفرنسي جزاء تماظم قطاعات النقط في الدول العربية الني امتلكت خطوط النابلاين Tapline من السعودية إلى خزانات الزهراني جنوب مدينة صوائل خوانات مدينة طرابلس مندينة صيداء وخطوط الدين، وجالات الاستقلال؛ الأوليدارشيون الأوائل، بهروت: المعكرة القانونية، (راجع) عشام صفي الدين، وجالات الاستقلال؛ الأوليدارشيون الأوائل، بهروت: المعكرة القانونية، (راجع) عشام صفي الدين، وجالات الاستقلال؛ الأوليدارشيون الأوائل، بهروت: المعكرة القانونية، (راجع) عشام صفي الدين، وجالات الاستقلال؛ الأوليدارشيون الأوائل، بهروت: المعكرة القانونية، (راجع) عشام صفي الدين، وجالات الاستقلال؛ الأوليدارشيون الأوائل، بهروت: المعكرة القانونية، (راجع)

مجموع ديون الدولة اللبنانية للمصارف ومؤسسات البفراض المحلية والدونية يُسمى "الدين العام", وقد بلغ في أواخر عام 2021 نحو 69 منبار دولار

مجموع ديون الدولة اللبنائية للمصارف ومؤسسات الإقراض المحلية والدولية إسمى "الدين المام"، وقد يقع في أواخر عام 2021 نحو 69 مليار دولان والآن يحاول شياطين المال الاحتيال على المصطلح، فيغيرون وصفه الغانوني من دين إلى حسائر" وهو ما يعني أن المدينين أمثال أصحاب الودائع قد خسروا ودائدهم جزاء إفلاس الدولة مثل أي دائن لشركة استثمارية، الذي يخسر ديونه، كلها أو يحتيها، في حال أفلست الدركة، التوصيف القانوني في هذه العال مهم جدًا لحصم المجادلة في علمًا الأمر: خل هي ديون أم خسائر؟ فإذا اعتبرت حسائر، وهي تهست كذلك فالمدوقع توزيع في علم الدين على مصرف لبنان والمصارف والمودعين. وإذا اعتبرت ديولًا، تفرض القوانين على المدين ردّ الديون إلى أصحابها كلملة مع فوائدها، ومع غرامة الثاخير أو غرامة الإضرار نيتمائح صاحب الدين جزاء الدين عن مداد الدين في موعده

التوصيف الغانوني لحال الودائع، مثل التوصيف الجرمي للجرائم، ضروري جداً للسير في إجراءات استمادة أموال المودعين، وتكييف المواد القانونية مع الأوضاع الناشئاء لمواجهة معاولة شعلب وكا مثيار دولار من أموال المودعين، أي تحميل المصارف والمودعين عقابيل لهب المال العلم والخاص، والحقيقة أن العالم لم يعرف دولة، غير لبنان، استدانت وتعادت في الاستدانة، ونهب رجالها مبالغ هائلة من هذه الدورن، ثم ها هي تربد أن ألكي ديونها كلها من جالب واحد، ورغماً عن أصحاب الديون، والمنظلي أن الدولة التي استدانت من المصارف إلى أصحابها كاملة مشقوعة لبخل عليها الإموال إلى أصحابها كاملة مشقوعة ببحل عليها المودعين، عليها أن لرد ثلك الأموال إلى أصحابها كاملة مشقوعة ببحويضات شير.

أي حولة "أفلست" أو توقفت عن الدقع أو تعثرت أو صارت مُعسرة تستطيع أن تعبد تكوين أصولها بالتدريج أخبار سباسة إقتصاد مقالات تحقيفات رياضة تقامة محتمع مبوعات مرايا منحق سجريةالجدر

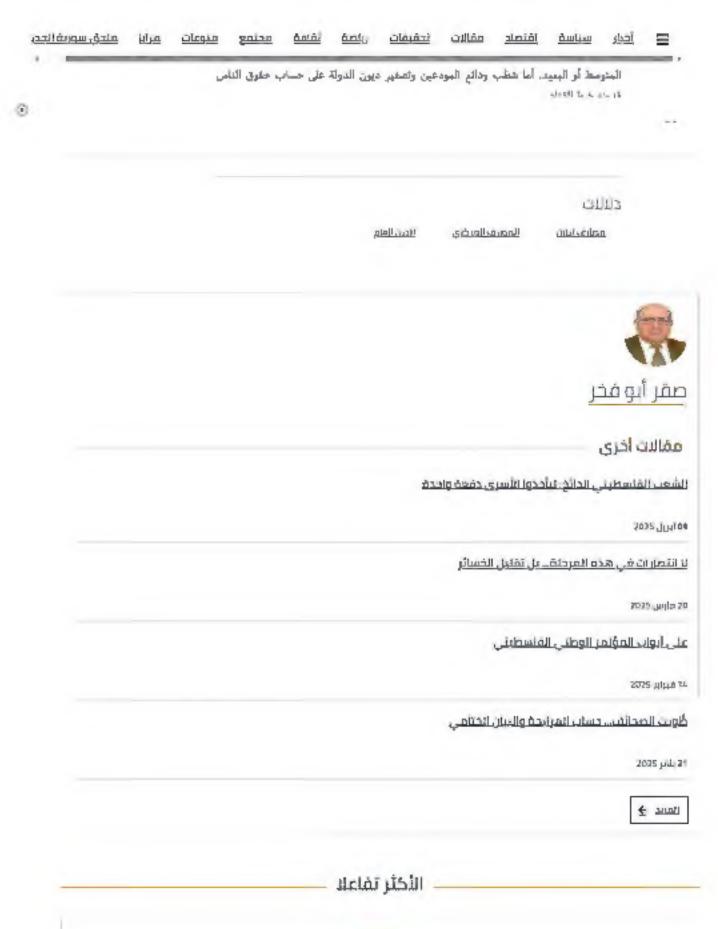
الأجير مرافق عامة لللطاح اقتاض (الخصخصة)، أو يهمها إذا اقتضت الضروراء مثل المواتئ عالمات به عدم تحد الله بالبادة بدايا أن أن الله حديد العام الله عالم المستعدد ا

يمتك لبدان نحو سيمة ملايين أوتصة من الذهب، أو 278 طناً، ما فيمته نحو 18 مليلر دولار. ويستطيع لبدان برم قسم من هذا الذهب إنسييل التحبياء أو رعده ثلثاً قروض طويلة الأجل بغوائد مخفضة. ومع أن الإقدام على تسبول جزء من الذهب يثير مخلوف شتى، ويحتاج إلى التون يصدره مجلس النواب، إلا أن الذهب كان دائماً نوعاً من الاحتياطي المالي للدولة، وهذه هي قيمته الحقيقية، وليس لأنه كان يحتبر غطاء للمطة وهذه ليست ذات شأن كبير بعد انتهاء اتفاقية برايتون وودر في الذهب.

بيع بعض عفارات الدولة من الشركات العقارية الخاصة خبر من تركها للتهابين من قندة أحزاب الأمر الواقع

أخبرتي الصديق والزعيل في صحيفة السفير، حسن يوسف، حكاية جرت واللمها في بلدة شمسطار البلاعية اللبنانية، فقال إن شخصين اقتتلا في سلحة البلدا، وتبكّن أحدهما من إللاء الثاني أرهأ، وجلس فوقه وراح يوجه اللكمات إليه. وكالمادة شرع الرجال الموجودون في الساحة لقال التضاوب، وجيل كانوا يسحبون عن كان ملقى على الأرض، وينقطون عنه التراب، لاحظوا أنه وحيل مسدساً على خصره لحت الميصم، طقالوا له مندهفين: لو ألله شهرات مسدساً تهرب خصمات، وفي أسوأ الأحوال، لو ألله شهرات مسدساً تهرب خصمات، وفي أسوأ الأحوال، لو ألله أطلقة في الهوام لكان وألى غريمك هارياً. فلهاذا لم تقبل؟ فأحاب والجدّية تعمر ملامح وجهه: أن هذا المسدس مرصود لا "ساعة الحترة" ... فقالوا له ساخرين؛ ألفة "ساعة حشرة" أكثر من هذه الساعة؟ وساعة الحشرة التي يمر بها لبنان اليوم يقترض أن يبادرها لبنان بما ملكت بدأه كالذهب مثلاً. فلبنان دولة مدينة لا مقلسة، وهو يستطيع أن يميد لكوين أصوله، ويبدأ في إعادة ديوته تدريجاً للدالتين من بيح جزء كبير من سيائله الدهب المخزنة والأراضي المتوركة، وله لا

بهم بعض عقارات الدولة من الشركات الطارية الخاصة خير من تركها للنهابين من قادة أحزاب الأمر الواقع المتسلطة التي لا تُكَفّ عن السطو عليها؛ فتزور منداتها وتحوّلها من ملكية علمة إلى ملكية خاصة، وذلك كله بقوة السليطة" والفجور السيلمي كما حصل مراراً في مناطق عدة من لمنان، ولا سوما في لينان الجنوبي في ما غرف بـ الاستيلاء على المطاعات وعلى أملاك المعتربين"، وكي لا تتهاب أملاك الدولة مجدّداً يمكن وضم الذهب والعقارات والمرافق في تصرف "صندول استثماري"









0: